

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

بداية البحث

لقد تحدّث تحرير الوسيلة عن هذا الموضوع بأنه: يجب قضاء الصلوات اليومية التي فاتت في أوقاتها - عدا الجمعة - عمداً كان أو سهواً (غفلة أو نسياناً) أو جهلاً أو لأجل النوم المستوعب للوقت وغير ذلك (كالمرض المستوعب) وكذا المأتي بها فاسداً لفقد شرط أو جزء يوجب تركه البطلان. ولا يجب قضاء ما تركه الصبي في زمان صباه، والمجنون في حال جنونه، والمغمى عليه إذا لم يكن إغماءه بفعله، وإلا فيقضي على الأحوط، والكافر الأصلي في حال كفره، دون المرتد، فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته في حال ارتداده بعد توبته، وتصحّ منه وإن كان عن فطرة على الأصح، [1]

جهات البحث

وقبل البدء في النقاش يجدر بنا بدايةً أن نتحدّث حول اقتضاء الأصل العملي لدى الشكّ والريب تجاه وجوب القضاء، ثمّ نستعرض الأدلة الاجتهادية التي تسجّل وجوبه؛ إذن سنتعرّض للجهتين: [2]

الجهة الأولى: هي الأدلة الاجتهادية، فهل ثمة دليل مطلق يدل على وجوب القضاء على نسق تبعية القضاء للأداء، فلو قصر الدليل الاجتهادي عن إثبات ذلك وفقاً للمشهور، لانحصرت المسألة في انفصال الأمر الأدائي عن الأمر القضائي، فنفتقر وقتئذٍ إلى أمر مستجدّ تجاه القضاء، فنلتجأ إلى الأصل العمليّ وهي البرائة عن عدم الوجوب وفقاً لمسلك وحدة المطلوب، وحيث إن المشهور يعتقد استقلال دليل القضاء عن الأداء وأن ظاهر الأدلة يمثّل تعدد المطلوب فيجب القضاء حينئذٍ.

و بسطاً للنقاش نقول بأن المسألة تتمتع بأربعة أقوال:

1. تبعية القضاء للأداء مطلقاً.
2. استقلال الأمر الأدائي عن القضائي مطلقاً.
3. تفكيك بين دليل القضاء المنفصل بحيث يحتاج القضاء إلى أمر جديد وقد ترسّخ القضاء بهذا المنفصل، وبين دليل القضاء المتصل بحيث لا حاجة إلى القضاء.
4. صفوة صاحب الكفاية المعتقد بأنه لو كان دليل الوقت منفصلاً ولم يحظ دليل التوقيت بالإطلاق من جهة التمكن من الأداء وعدم التمكن، لاحتاج القضاء عندئذٍ إلى الدليل، فقال ما نصه: نعم لو كان التوقيت بدليل منفصل (أقم الصلاة، أقم الصلاة لدلوك الشمس) ولم يكن له (دليل التوقيت) إطلاق على التقييد بالوقت (على نحو وحدة المطلوب) وكان لدليل الواجب (أقم الصلاة) إطلاق (من جهة التوقيت) لكان قضية إطلاقه ثبوت الوجوب (القضاء) بعد انقضاء الوقت وكون التقييد به بحسب تمام المطلوب (فالوقت شرط الكمال لا جزء المطلوب) لا أصله. (لأنه مطلق من جهة التقييد بالوقت بنحو وحدة المطلوب كما سيصرّح به الآخوند أيضاً)

و بالجملة التقييد بالوقت كما يكون بنحو وحدة المطلوب كذلك ربما يكون بنحو تعدد المطلوب بحيث كان أصل الفعل و لو في خارج الوقت مطلوباً في الجملة، و إن لم يكن بتمام المطلوب إلا أنه لابد في إثبات أنه بهذا النحو (تعدد المطلوب) من دلالة و لا يكفي الدليل على (مجرد ذكر) الوقت إلا فيما عرفت (من تحديد الوحدة أو التعدد) و مع عدم الدلالة فقضية أصالة البراءة عدم وجوبها في خارج الوقت و لا مجال لاستصحاب وجوب الموقت بعد انقضاء الوقت جيداً.[3]

و تنويراً أكثر لذلك نفترض على نحو برهان السبر و التقسيم ؛ أولاً: بأن الدليل المطلق يتحدث عن سعة وجوب الصلاة، داخل الوقت أو خارجة، فهو نتاج و حصاد مبنى تعدد المطلوب، و أن دليل التوقيت مطلق من حيث التمكن من الامتثال و عدم التمكن ضمن الوقت، فبالتالي، يستوجب دليل التوقيت تقيّد الصلاة ضمن الوقت، فلو انتفى الوقت لانتفت مصلحة الصلاة تماماً لا مصلحة الوقت فحسب، و عليه فدليل التوقيت حاكم و مقيد للدليل المطلق بنحو وحدة المطلوب ببركة حمل المطلق على المقيد، و بهذا الافتراض ينهدم مبنى تعدد المطلوب و ذلك وفقاً لمعتقد السيد الخوئي.

و لكن الافتراض الثاني يقول: لو كان دليل الصلاة و دليل التوقيت مهملان تجاه الآخر، فعندئذ سنشكّ في وجوب الصلاة خارج الوقت فتجري البرائة عن الوجوب.

و الافتراض الثالث يفترض دليل الواجب مطلقاً و دليل التوقيت مهماً، فينتج تعدد المطلوب إذ إطلاق وجوب الصلاة لا زالت محكمة.

و الافتراض الرابع يفترض دليل الواجب مطلقاً و دليل التوقيت مقيداً، فينتج وحدة المطلوب نظراً لما أسلفنا.

و أما الآخوند الخراساني فينتهج منهج المشهور إلا أنه يقيد المطلب بأن يكون دليل الواجب مطلقاً و يكون دليل التوقيت مهماً ليستنتج تعدد المطلوب.

إشكالية السيد البروجرديّ تجاه الآخوند

و قد اعترض السيد البروجرديّ بأن عبارة الشيخ الآخوند يعدّ خروجاً عن مسرح النزاع الذي هو حول الواجب الموقت فهل التوقيت قيد موضوعي أم واجب غير ركني، بينما قد افترض الآخوند الوجوب المطلق للصلاة، و على هذا الأساس لا معنى لهذا الاستدراك، لأن هذا الكلام ينتج تعدد المطلوب مؤكداً محتملاً، بينما محط النقاش هو حول الواجب الموقت و كيفية اتخاذ قيد التوقيت ضمن جوهرة الصلاة بحيث نرتاب بين وحدة المطلوب و تعدد المطلوب.

و من الواضح أن الأصل الأولي العقلائي في أضراب ذلك هي الوحدة لا التعدد، نظراً إلى الظهور التبادري في اندماج القيد مع مقيدته فالتعدد بحاجة إلى دليل مفكك بينهما، فكيف يفترض الشيخ الآخوند بأن دليل الواجب مطلق و أن دليل التوقيت مهمل يُسجّل التعدد. انتهت مقولته.

[1] مشكيني اردبيلي، على. محقق حيدر وائلي، و مرتضى سيد ابراهيمي. نويسنده خميني، روح الله، رهبر انقلاب و بنيان گذار جمهوري اسلامي ايران، التعليقة الاستدلالية على تحرير الوسيلة (مشكيني)، جلد: ٨، صفحہ: ٤٣٦، 1390 ه.ش.، قم - ايران، مؤسسه علمي فرهنگي دار الحديث. سازمان چاپ و نشر.

[2] خوئي، سيد ابوالقاسم.، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٦، صفحہ: ٦٧، 1418 ه.ق.، قم - ايران، مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.

[3] لو استظهرتم التعدد في المطلوب فلا محذور لاستصحاب الشخص أو الفرد الكلي، بل ثمرة الحاجة إلى الاستصحاب و عدمها تتجلى فيما لو اعتقدنا بالوحدة فلا استصحاب و لكن لو اعتقدنا بالتعدد فيجري الاستصحاب.

